Document: EB 2022/135/R.12
Agenda: 7(b)(ii)
Date: 29 March 2022
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مشاركة الصندوق في المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مقترح لجمهورية السودان

ومقترح لجمهورية الصومال الاتحادية

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Donal Brown
نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

دينا صالح
المديرة الإقليمية
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2780 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.saleh@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة

روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على الحالات القطرية الجديدة لتخفيف ديون جمهورية السودان وجمهورية الصومال الاتحادية بموجب المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفقا للفقرتين 29 و57، على التوالي.

أولا- مقترح لجمهورية السودان

1- الغرض من هذا القسم هو: (1) إبلاغ المجلس التنفيذي بالتطورات الأخيرة في الحالة القطرية المتعلقة بالسودان في سياق مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ (2) اقتراح أن يواءم الصندوق نفسه مع قرارات الهيئات الرئاسية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ويفي بالتزاماته الدولية في الوقت نفسه؛ (3) طلب موافقة المجلس التنفيذي على تخفيف ديون السودان لتمكين الصندوق من مواصلة المشاركة في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - وضمان أن يكون محميا من عواقب عدم القيام بذلك - ومواصلة دعم البلدان الفقيرة التي تعاني من حالة مديونية حرجة.

2- وكان أثر الصندوق على التنمية الزراعية والريفية في السودان على مدى السنوات الأربعين الماضية كبيرا، حيث استفاد منه حوالي 3.7 مليون من سكان الريف، ولا يزال الصندوق يتمتع بسمعة طيبة كأحد أهم الشركاء الماليين والإنمائيين للبلد.

3- انظر الملحق الأول للاطلاع على موجز لاستحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للسودان. وبالنسبة لجميع البلدان المستفيدة الموافق عليها لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يمول الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع للبنك الدولي ثلثي تخفيف الديون، وتمول الثلث المتبقي المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.[1]

ثانيا- السياق القطري

4- أصبح السودان دولة عضوا في الصندوق في عام 1977، وجرت الموافقة على أول قرض من الصندوق للبلد في عام 1979. ومنذ ذلك الحين، موّل الصندوق 22 مشروعا بتكلفة إجمالية للمشروعات بلغت 875.66 مليون دولار أمريكي وإجمالي تمويل مقدم من الصندوق بلغ 381.13 مليون دولار أمريكي، استفاد منها 3.7 مليون شخص إجمالا. وفي الفترة الأولى، شارك الصندوق في تمويل مشروعات إنمائية مع البنك الدولي، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومصرف التنمية الألماني. وجرى تعليق التمويل المشترك بعد فرض عقوبات على إدارة سابقة. وفي عام 2018، حشد الصندوق تمويلا من الاتحاد الأوروبي لمشروع مراقبة الأوبئة الحيوانية لدعم سبل عيش الفئات الريفية الضعيفة من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة وتمويلا من مرفق البيئة العالمية وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الحافظة الجارية.

5- وتوظف الزراعة 43 في المائة من القوى العاملة في السودان ويعتمد اقتصاد البلد عليها بشدة. ويمول الصندوق في المقام الأول مبادرات التنمية الزراعية والريفية في قطاع الزراعة البعلية، حيث أدى تدهور الموارد

[1] صندوق النقد الدولي. 2021. *Sudan Enhanced Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative—Decision Point Document*. *تقرير صندوق النقد الدولي رقم 144/21* (يوليو/تموز 2021).
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/06/30/Sudan-Enhanced-Heavily-Indebted-Poor-Countries-HIPC-Initiative-Decision-Point-Document-461368.

الطبيعية وارتفاع مخاطر تغير المناخ إلى تفاقم فقر المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعززت تدخلات الصندوق تقديم خدمات الإرشاد للزراعة البعلية، وأنشأت مؤسسات مستدامة للتمويل بالغ الصغر، وبنت قدرة المنظمات المجتمعية في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

6- واكتسب الصندوق سمعة على مر السنين كأحد أهم المؤسسات المالية في البلد وكشريك في التنمية الزراعية والريفية. ونظرا إلى قدرته على نقل التجارب والخبرة الطويلة في تمويل سلاسل القيمة الزراعية المراعية لمصالح الفقراء وبناء القدرة على الصمود، فإن الصندوق هو أكبر ممول في البلد للتنمية الريفية والزراعية، ويعتبره البلد جهة فاعلة رئيسية في تعزيز التحول الريفي الشامل والمستدام. وواصل الصندوق عمله في السودان، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه السلام ومسار الانتقال، وقد أوفى البلد بجميع التزاماته فيما يتعلق بمدفوعات خدمة القروض في الوقت المناسب، والإفراج عن تمويل الجهة النظيرة، والامتثال لاتفاقيات التمويل.

7- وتماشيا مع الخطة الوطنية الجديدة للحد من الفقر في البلد، ستستهدف مشاركة الصندوق انعدام الأمن الغذائي، والضعف في وجه تغير المناخ، وبطالة الشباب على مدى الفترة 2021-2027. وستدعم استثمارات الصندوق سلاسل القيمة المختارة التي لها أثر إيجابي قوي على سبل عيش السكان الريفيين المحرومين ومحيطهم الضعيف من أجل تحقيق هذا الهدف (ترد تفاصيل إضافية في الملحق الثاني).

8- وأدت الأحداث التي وقعت في أكتوبر/تشرين الأول 2021 في السودان إلى توقف المشاركة في السياسات وتباطؤ تنفيذ المشروعات في البداية. ومع ذلك، فقد سدد السودان أقساط القرض المستحقة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 في الوقت المناسب.

9- ورصدت حكومة السودان تمويل الجهة النظيرة للمشروعات الأربعة الجارية (المدرجة في الملحق الثاني) في ميزانيتها لعام 2022 وهي تفي بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات التمويل. وانتعش تنفيذ المشروعات بعد التباطؤ الأولي في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2021. وتدير جميع المشروعات الأربعة وحدات إدارة مشروعات مستقلة وذات خبرة وتتشارك مع وزارات الإنتاج والموارد الاقتصادية في 11 ولاية. وتركز المشروعات التي يمولها الصندوق أنشطتها على تحسين الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود للتخفيف من آثار انعدام الأمن الغذائي المتزايد نتيجة انخفاض معدل هطول الأمطار إلى أقل من المتوسط في الموسم الزراعي الماضي، وارتفاع أسعار المحاصيل الأساسية (زيادة بنسبة 100 في المائة من سنة إلى أخرى)، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل. وتتمثل الأنشطة الرئيسية التي يجري تنفيذها في إطار مشروع مراقبة الأوبئة الحيوانية، وبرنامج تسويق الثروة الحيوانية والقدرة على الصمود، ومشروع التنمية المتكاملة للزراعة والتسويق، وبرنامج الموارد الطبيعية وسبل العيش المستدامة فيما يلي: (1) تعزيز قدرة المنظمات القروية على إدارة البنية التحتية للمياه والحفاظ على المراعي؛ (2) تعزيز قدرة مجموعات الادخار والائتمان في القرى وربطها بمؤسسات التمويل البالغ الصغر؛ (3) تدريب المزارعين على التخزين والتجهيز لتقليل خسائر ما بعد الحصاد وزيادة قيمة المحاصيل؛ (4) دعم الإنتاج الحيواني عن طريق تحسين المراقبة الوبائية والرعاية البيطرية، وحزم الأعلاف وتخزينها. ووأما إجمالي انتشار هذه المشروعات لعام 2021 فبلغ 000 168 أسرة معيشية، أي ما يعادل مليون شخص من سكان الريف. ويدعم مشروع مراقبة الأوبئة الحيوانية المراقبة الوبائية ويقلل من حدوث الأمراض الحيوانية في ثماني ولايات تمثل 60 في المائة من الثروة الحيوانية في السودان. ولا يتعرض أي من هذه المشروعات لخطر عدم تحقيق أهدافه.

ثالثا- التطوّرات الأخيرة

10- وصل السودان في 29 يونيو/حزيران 2021 إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي على دعم حزمة شاملة لخفض ديون السودان بموجب المبادرة. ووفقا لتحليل البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي المشترك بشأن القدرة على تحمل الديون، يمر السودان بحالة مديونية عامة وخارجية حرجة وآفاق ديونه غير مستدامة دون الاستفادة الكاملة من إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

11- وتُحسب استحقاقات تخفيف الديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تاريخ نقطة اتخاذ القرار، في حين أن تقديم تخفيف الديون لن يبدأ إلا بعد تاريخ نقطة الإنجاز. وسيجري بلوغ نقطة الإنجاز عن طريق التنفيذ الناجح لاستراتيجية الحد من الفقر على النحو الذي يعرفه ويرصده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[2] ويجوز للمؤسسات أن توافق على تقديم تخفيف مؤقت للديون،[3] وهو أمر اختياري، من أجل زيادة دعم البلدان المؤهلة لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واختارت المؤسسة الدولية للتنمية وبنك التنمية الأفريقي تقديم هذا الدعم الاختياري في يونيو/حزيران 2021، ولكنهما ذكرا منذ ذلك الحين أنهما يعيدان تقييم تخفيف الديون هذا في ضوء التحديات الكبيرة التي تواجه عملية السلام ومسار الانتقال التي يواجهها السودان منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021.

12- وسدد السودان متأخراته لأربعة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسة الدولية للتنمية وبنك التنمية الأفريقي، عن طريق آلية تمويل مرحلي معقدة. كما يسدد السودان جميع أقساط قروضه للصندوق وليس عليه متأخرات مستحقة للصندوق. ويستحق سداد القرض التالي في مايو/أيار 2022.

13- وتسببت أحداث أكتوبر/تشرين الأول 2021 في عدم استقرار كبير في السودان وخلقت أوجه عدم يقين وتحديات لمسار العمل الطبيعي في الدعم الذي سيقدم عن طريق مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واتخذت المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي وافقت على وصول السودان إلى نقطة اتخاذ القرار بعض التدابير التخفيفية في تنفيذ تخفيف الديون، مثل إعادة تقييم التخفيف المؤقت للديون الموافق عليه، وإيقاف عمليات الصرف ووقف أي عمليات جديدة في البلد وإعادة النظر في إمكانية وصول السودان إلى نقطة الإنجاز حتى استعادة السلام وسلامة العملية الانتقالية. غير أن هذه المؤسسات المالية الدولية لم تتراجع عن قرارها بإدراج السودان في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

14- وفي 18 يونيو/حزيران 2021، أرسل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي رسالة إلى الصندوق يطلبان فيها تأكيد عزمه على مواصلة عملية إدراج السودان في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي 24 يونيو/حزيران 2021، رد الصندوق بالإيجاب، مؤكدا اهتمامه بمواصلة العملية. وفي 29 يونيو/حزيران 2021، وافق المجلسان التنفيذيان للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على نقطة اتخاذ القرار الخاصة بالسودان. وفي 11 أغسطس/آب 2021، تلقى الصندوق رسالة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يبلغانه فيها بحسابات مبلغ تخفيف الديون المقرر تقديمه إلى السودان. وأعدت إدارة الصندوق الوثائق الخاصة بمشاركة الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي كان من المقرر الموافقة عليها في الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2021. ومع ذلك، وبعد التطورات السياسية في السودان خلال شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، طلب العديد من البلدان الأعضاء من الإدارة تأجيل الموافقة في ضوء الوضع السياسي المتطور، ووافقت الإدارة على إعادة جدولة الموافقة لدورة المجلس في أبريل/نيسان 2022.

[2] يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في *التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 144/21، Enhanced Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative – Decision Point Document* (يوليو/تموز 2021).

[3] يغير التخفيف المؤقت للديون تاريخ بدء الاستفادة من تخفيف الديون، بحيث يبدأ التخفيف مبكرا، عند نقطة اتخاذ القرار وليس عند نقطة الإنجاز. وبالتالي ينتهي التخفيف الإجمالي للديون في وقت مبكر، ولذلك لا يضيف هذا التدبير أي عبء مالي إضافي على المؤسسة.

15- وتقترح هذه الورقة طريقة للمضي قدما لمواءمة الصندوق مع الخطوات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، بما في ذلك تدابير التخفيف المهمة المفروضة، وتمكينه من مواصلة دعم أفقر الناس في المناطق الريفية، وتقليل إلى أدنى حد العواقب على الصندوق من حيث المخاطر المالية والمخاطر التي تتعلق بالسمعة.

رابعا- المؤسسات المالية الدولية الأخرى

16- تشمل أكبر الجهات الدائنة المتعددة الأطراف البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي. وفيما يلي وصف للدعم المقدم للسودان عن طريق مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونهج تسوية المتأخرات الذي اعتمدته مختلف المؤسسات المالية الدولية.[4]

17- وقدرت المساعدة المقدمة من البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020.[5] وقدمت المؤسسة الدولية للتنمية تسوية للمتأخرات تغطي غالبية تخفيف المؤسسة للديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفور موافقة مجلسي المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي على نقطة اتخاذ القرار في يونيو/حزيران 2021، بدأت المؤسسة الدولية للتنمية في تقديم تخفيف مؤقت للديون، والذي كان من المقرر أن يستمر حتى عام 2023. وتجري المؤسسة الدولية للتنمية حاليا إعادة تقييم لشروط التخفيف المؤقت للديون وتسليمه. ومن المتوقع أن يجري تسليم ما تبقى من تخفيف الديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية بعد نقطة الإنجاز، إذا اتخذ السودان إجراءات للوصول إليه في نهاية المطاف. وفي حالة الوصول إلى نقطة الإنجاز، سيحصل السودان أيضا على تخفيف للديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

18- وبلغت مساعدة صندوق النقد الدولي بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 1.05 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020.[6] ومنذ موافقة المجلسين التنفيذيين للمؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي على نقطة اتخاذ القرار، ظل صندوق النقد الدولي يقدم مساعدة مؤقتة لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشأن خدمة الديون المؤهلة التي تُستحق قبل نقطة الإنجاز، بشرط أن يحافظ السودان على تقدم مُرضٍ بموجب ترتيب الصندوق الموافق عليه بموجب نقطة اتخاذ القرار لدى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. ويجري صندوق النقد الدولي حاليا إعادة تقييم شروط التخفيف المؤقت للديون وتسليمه.

19- وبلغ تخفيف الديون الخاص بمجموعة بنك التنمية الأفريقي بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 389.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020[7] وجرى تسليمه بالكامل عن طريق عملية تسوية المتأخرات بشروط تيسيرية جرت في مايو/أيار 2021. ولن يتطلب تقديم الاستحقاقات الكاملة لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إعادة تقييم شروط مبادرة مجموعة بنك التنمية الأفريقي.

---

[4] صندوق النقد الدولي. *التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 144/21، Enhanced Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative – Decision Point Document* (يوليو/تموز 2021).

[5] القيمة الحالية الصافية

[6] القيمة الحالية الصافية

[7] القيمة الحالية الصافية

خامسا- المضي قدما

20- بلغ رصيد قروض السودان المستحقة بالنسبة للصندوق، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، ما قيمته 119.1 مليون دولار أمريكي وبلغت استحقاقات تخفيف الديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالقيمة الاسمية حوالي 101.5 مليون دولار أمريكي، كما هو مبين في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1

استحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[8] الخاصة بالسودان حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

(بالملايين)

	حقوق السحب الخاصة	دولار أمريكي*
أصل المبلغ	66.1	92.6
الفائدة	6.3	8.8
الاستحقاقات بالقيمة الاسمية	**72.4**	**101.5**
الاستحقاقات بالقيمة الحالية الصافية	**65.3**	**91.6**

* المعادل بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 1: 1.4023 دولار أمريكي. وقد أدرجت استحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالفعل في السيناريوهات المالية وفقا للموارد المتاحة لعقد الالتزامات وسيناريوهات تجديد الموارد في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

21- وعند نقطة الإنجاز، سيموّل الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع للبنك الدولي ثلثي مبلغ استحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الخاصة بالسودان (البالغ 101.5 مليون دولار أمريكي). ويبلغ الأثر المالي على رأس مال الصندوق 33.8 مليون دولار أمريكي، والذي لا يزال غير ممول وسيحتاج إلى تعويضه من جانب الدول الأعضاء. وفي حالة عدم وجود هذا التعويض، سيُستقطع المبلغ من الموارد الأساسية، مع ما ينتج عن ذلك من انخفاض في رأس مال الصندوق وقدرته المالية وقدرته على عقد الالتزامات.

22- واستنادا إلى الاعتبارات المبينة أدناه، توصي الإدارة بأن يوافق المجلس التنفيذي على تأهيل نقطة اتخاذ القرار الخاصة بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للسودان، دون تخفيف مؤقت للديون في الوقت الحالي، والإبقاء على هذا التخفيف كخيار محتمل في المستقبل، حسب موقف المؤسسات المالية الدولية الأخرى وما إذا كانت هناك عودة إلى حكومة ديمقراطية.

23- وتُعد مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون اتفاقا دوليا التزم به الدائنون المتعددو الأطراف (بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وجميع الدائنين في نادي باريس وغيرهم) كمجتمع دولي. ولا يمكن أن يكون ناجحا إلا إذا شارك فيه جميع الدائنين وطبقوه باستمرار. ويضمن هذا أيضا المواءمة بين المؤسسات المالية الدولية ويحمي مراكزهم كدائنين مفضلين لدى المجتمع الدولي ووكالات التصنيف الائتماني. كما تؤدي مواصلة المشاركة إلى تجنب مخاطر المتعلقة بالسمعة لدى المجتمع الدولي بما يتجاوز حالة السودان. ومع الموافقة على المساعدة بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للبلد، سيتواءم الصندوق مع

[8] تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عبء المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الصندوق منذ البداية في تخفيف الديون يبلغ 510 ملايين دولار أمريكي. ومن هذا التخفيف للديون، غطى الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع للبنك الدولي 40 في المائة، وغطى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 45 في المائة عن طريق تخفيض رأس مال الصندوق، وغطت الدول الأعضاء 13 في المائة. وكانت مساهمة الأعضاء منخفضة مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى لأنه عندما انضم الصندوق إلى مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996، لم تكن هناك خطة تعويض ملزمة من جانب الصندوق لتمويل العبء الكبير - فقد جرت تغطيتها على أساس الدفع أولا بأول ولم يجر إدراجها في تجديدات الموارد.

الإجراءات التي اتخذتها بالفعل مؤسسات مالية دولية أخرى، ويتجنب المخاطر المتعلقة بالسمعة ويحمي مركزه كدائن مفضل، وبالتالي يخفف الأثر المحتمل على التصنيف الائتماني للصندوق.

24- والسودان معرض لمخاطر مالية كبيرة مع الصندوق ويعاني من ضغوط مالية، وبالتالي هناك احتمال كبير بعدم الوفاء بسداد أقساط القروض التي تستحق خلال السنة المالية 2022. وفي ظل هذه الظروف، قد لا يفي السودان بالتزام السداد تجاه الصندوق في مايو/أيار 2022 وسيدخل حالة المتأخرات في فئة القروض المتعثرة الأكثر خطورة بعد ستة أشهر، أي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2022.

25- وإذا شارك الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للسودان، فإنه سيكون مشاركا في مبادرة منسقة دوليا لتخفيف الديون، وسيجري حماية تعرضه فيما يتعلق بالسودان ولن تُعتبر قروضه للسودان في حالة متأخرات. وبالتالي، لن تزيد القروض المتعثرة للصندوق زيادة كبيرة، وسيعتبر تقييم الجدارة الائتمانية لإجمالي حافظة قروض الصندوق ومركزه كدائن مفضل معادلين للمركز في المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف الأخرى ذات التصنيف المماثل.

26- وإذا لم يشارك الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للسودان، ستزيد القروض المتعثرة للصندوق زيادة كبيرة من 2.5 إلى 3.9 في المائة من إجمالي حافظة القروض بحلول ديسمبر/كانون الأول 2022. وبالتالي، فإن هذا المستوى الأعلى بكثير من القروض المتعثرة يمكن أن يكون له أثر كبير على تقييم وكالات التصنيف الائتماني لمركز الصندوق كدائن مفضل، وبالتالي على درجة المخاطرة الخاصة بحافظة قروض الصندوق الإجمالية. وبالنظر إلى أن هذه الأخيرة هي إحدى المحركات الرئيسية للتصنيف الائتماني، فقد يكون لها أثر خطير على تقييم التصنيف الائتماني للصندوق. وسيؤدي ارتفاع النسب المئوية للقروض المتعثرة وفقدان مركز الصندوق كدائن مفضل إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة ومستويات أعلى من استهلاك رأس المال، ويعد كلاهما عاملين حاسمين لاعتبارات التصنيف.

27- ولن يُقدّم تخفيف الديون إلا عندما يصل السودان إلى نقطة الإنجاز، بعد سنوات عديدة في المستقبل، وعندما يُعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنه قد وصل إلى نقطة الإنجاز.[9] وعند نقطة الإنجاز، سيحصل الصندوق أيضا على تعويض عن ثلثي استحقاقات تخفيف ديون السودان من الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع إلى البنك الدولي.

28- وبالنظر إلى الوضع الحالي للبلد، لا يوصي الصندوق بتخفيف مؤقت للديون في الوقت الحاضر. وستواصل الإدارة رصد الوضع في البلد، وإذا تحسن الوضع السياسي تحسنا كبيرا، ستنظر الإدارة في إمكانية مطالبة المجلس التنفيذي بالموافقة على تخفيف مؤقت للديون في تاريخ لاحق، وستتواءم مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى.

سادسا- الاستنتاجات والتوصيات

29- استنادا إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، يُطلب من المجلس التنفيذي الموافقة على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون جمهورية السودان بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمبلغ 72.4 مليون[10] وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية، أو 65.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الحالية الصافية، لتحقيق المواءمة مع إجراءات نقطة اتخاذ القرار المتخذة في المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى ومواصلة التأكيد على التزام الصندوق بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ودعمه للبلدان الفقيرة المحتاجة.

[9] يجوز للمجلس التنفيذي الموافقة على تخفيف مؤقت للديون إذا حدثت تطورات إيجابية في البلد حسب تقييمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[10] يتكون هذا الرصيد من أصل يبلغ 66.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وفوائد تبلغ 6.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

30- ولن يستفيد السودان من الدعم المالي الكامل لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن تخفيف الديون بالكامل حتى يصل البلد إلى نقطة الإنجاز. وقبل أن يصل البلد إلى نقطة الإنجاز، سينظر المجتمع الدولي بعناية شديدة في آخر التطورات المتعلقة بالسلام ومسار الانتقال. وستبلغ الإدارة المجلس التنفيذي بالتطورات المستقبلية، لضمان الاتساق والمواءمة مع نهج مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الخاص بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وهو أمر بالغ الأهمية.

سابعا- مقترح لجمهورية الصومال الاتحادية

31- الغرض من هذا القسم هو: (1) إبلاغ المجلس التنفيذي بالتطورات الأخيرة في الحالة القطرية المتعلقة بالصومال في سياق مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ (2) اقتراح أن يواءم الصندوق نفسه مع قرارات الهيئات الرئاسية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ويفي بالتزاماته الدولية في الوقت نفسه؛ (3) طلب موافقة المجلس التنفيذي على تخفيف ديون الصومال لتمكين الصندوق من مواصلة المشاركة في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وضمان أن يكون محميا من عواقب عدم القيام بذلك، ومواصلة دعم البلدان الفقيرة التي تعاني من حالة مديونية حرجة؛ (4) التماس أي دعم مالي لازم لجزء من التزامات متأخرات الديون المستحقة بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يتحملها الصومال والتي يبلغ مجموعها 6 ملايين دولار أمريكي.

32- وكان أثر الصندوق في الصومال على مدى السنوات الأربعين الماضية كبيرا، حيث وصل إلى حوالي 1.78 مليون مستفيد مباشر، ولا تزال الحكومة تعتبر الصندوق مؤسسة ذات مصداقية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية والتكيف مع تغير المناخ.

33- انظر الملحق الأول للاطلاع على موجز لاستحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للصومال. وبالنسبة لجميع البلدان المستفيدة الموافق عليها لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يمول الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع للبنك الدولي ثلثي تخفيف الديون، وتمول الثلث المتبقي المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

ثامنا- السياق القطري

34- تاريخيا، ساهمت تدخلات الصندوق في الصومال في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه مواطن الضعف المتزايدة. وقد هدفت هذه التدخلات إلى: (1) زيادة الدخل والأمن الغذائي من خلال دعم الزراعة والأنشطة ذات الصلة؛ (2) تحديد وتعزيز آليات الاستثمار المراعية لمصالح الفقراء في المناطق الريفية؛ (3) المساهمة في استقرار البلد وبناء السلام.

35- ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، استثمر الصندوق في تسعة مشروعات بمبلغ إجمالي قدره 113 مليون دولار أمريكي، منها 19.4 مليون دولار أمريكي من موارد الصندوق الخاصة، ليصل إلى حوالي 1.78 مليون مستفيد مباشر. ويُعد الصندوق مجمّع لتمويل التنمية؛ ويجتذب تمويله التمويل المشترك من مصادر أخرى يوجهها الصندوق إلى السكان الأكثر ضعفا. وفي الصومال، أدى تمويل الصندوق حتى الآن إلى تعبئة ما يقرب من خمسة أضعاف التمويل من مصادر أخرى.

36- وتُشكل الزراعة 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف نسبة مماثلة من القوى العاملة. وكانت الثروة الحيوانية تساهم بنحو 60 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر من 50 في المائة في إيرادات التصدير، ولكنها آخذة في الانخفاض بسبب حالة النزاع والقيود المفروضة على الصادرات. وتشمل المخاطر الرئيسية للقطاع ما يلي: (1) آثار تغير المناخ؛ (2) أسواق الثروة الحيوانية والمحاصيل التي لا يمكن التنبؤ

بها. وستكون هناك حاجة إلى استثمارات لزيادة إنتاجية المحاصيل من خلال أساليب إنتاج أفضل وتقنيات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتعزيز صحة الحيوان وتغذيته، وتعزيز سلاسل القيمة الحيوانية.

37- ويُصمم الصندوق حاليا مشروعا ممولا من مخصصات التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية ونظام التخصيص الشفاف للموارد للصومال بمبلغ 18.9 مليون دولار أمريكي والذي سيتناول ثلاثة مجالات تركيز لمرفق البيئة العالمية وهي: التكيف مع تغير المناخ، ومكافحة تدهور الأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقد أُعدت بالفعل استمارة تحديد مشروعات التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية وصادق عليها المدير التنفيذي لمرفق البيئة العالمية. ومن المقرر تقديم وثيقة المشروع النهائية في يونيو/حزيران 2022. ووافق البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي على منحة مقترح المشروع البالغة 16 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2021 والتي عُيّن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كيانا مشرفا عليها. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في المساهمة في الحد من ضعف صغار المنتجين، وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه جائحة كوفيد-19 والصدمات الأخرى على سبل عيشهم وتحسين أمنهم التغذوي ومداخيلهم في مناطق المشروع.

38- وتنظر الحكومة إلى الصندوق، استنادا إلى تجربته السابقة وأثره في الصومال، على أنه من أكثر المؤسسات مصداقية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية والتكيف مع تغير المناخ. وحدد الصومال الصندوق في عام 2021 بصفته الوكالة المنفذة لمخصصاته الكاملة من مرفق البيئة العالمية البالغة 18.9 مليون دولار أمريكي (تدهور الأراضي والتنوع البيولوجي وتغير المناخ)، وهو ما يؤكد تقدير الحكومة لتدخلات الصندوق في البلد.

39- وفي السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من متأخرات الديون المستحقة للصندوق، مما يعني أنه لا يمكن استخدام الموارد الأساسية للصندوق للعمليات، واصل الصندوق دعمه للصومال عن طريق تعبئة التمويل التكميلي على نحو نشط من الجهات المانحة والمنح الإقليمية، فضلا عن ترتيبات التنفيذ من طرف ثالث، من أجل حافظة بقيمة 12.3 مليون دولار أمريكي للمشروعات الجارية وهي: (1) إجراءات تعزيز قدرة سبل العيش على الصمود في وجه جائحة كوفيد-19 الممولة في إطار مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف؛ (2) الأمن الغذائي والاستدامة في الأوضاع الهشة (انظر الملحق الثالث).

تاسعا- التطوّرات الأخيرة

40- في مارس/آذار 2020، وصل الصومال إلى نقطة اتخاذ القرار وتأهل للحصول على المساعدة بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكشرط مسبق للسماح بتنفيذ تخفيف الديون عند نقطة الإنجاز (المتوقع حاليا في عام 2023)، يجب تسوية المتأخرات مع جميع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك الصندوق.[11] وسدد الصومال متأخراته لجميع المؤسسات المالية الدولية بمبالغ أكبر بكثير، باستثناء الصندوق. ويرد أدناه في القسم عاشرا شرح لطريقة تسوية المتأخرات عن طريق التمويل المرحلي. وتتمتع المؤسسات المالية الدولية بمركز الدائن المفضل عند إقراض البلدان ذات السيادة ولا يمكنها استخدام التمويل المباشر/المنح المباشرة الخاصة بها لتسوية متأخرات الديون، حيث إن ذلك قد يكون بمثابة شطب لديون المؤسسة المالية الدولية ويتعارض مع مركز الدائن المفضل هذا. ولهذا السبب، تستخدم المؤسسات المالية الدولية تمويلا مرحليا

[11] كانت جميع الديون الخارجية الرسمية للبلد تقريبا متأخرة في نهاية عام 2018، بما في ذلك الديون المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي. وقد سدد الصومال الآن متأخراته المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية وبنك التنمية الأفريقي، ووافق على نهج لتسوية متأخراته لصندوق النقد الدولي، الذي منح مساعدة مؤقتة.

معقدا، مما يعني أن الممول يوفر تمويلا للقرض لتسوية متأخرات الديون مع المؤسسة المالية الدولية، وتقدم المؤسسة المالية الدولية حزمة من التمويل إلى البلد المدين للعمليات والسداد المحتمل للقرض.

41- وكان على الصومال متأخرات قروض مستحقة للصندوق منذ عام 1990 تصل إلى 25.3 مليون دولار أمريكي.[12] ومن هذا المبلغ، سيوفر الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع إلى البنك الدولي مبلغ 12.9 مليون دولار أمريكي لتخفيف الديون؛ ولم يجر بعد تمويل الصندوق بمبلغ 6.4 مليون دولار أمريكي لتخفيف الديون، ومن المقرر أن يقدم الصومال 6 ملايين دولار أمريكي لتسوية متأخراته المستحقة للصندوق. وقد أشار الصومال إلى أنه لا يملك الوسائل اللازمة لدفع التزاماته البالغة 6 ملايين دولار أمريكي، ولدعم الصومال، يلتمس الصندوق دعم من الأعضاء بمنح/تمويل تكميلي قدره 6 ملايين دولار أمريكي لتسوية متأخرات الصومال. وتجدر الإشارة إلى أن حصة الصندوق البالغة 6.4 مليون دولار غير ممولة في الوقت الحالي، وسيستخدم الصندوق موارده الأساسية لسد هذه الفجوة ما لم تساهم الدول الأعضاء بشكل منفصل في هذه المسألة.

42- وتُعد التسوية الكاملة لجميع المتأخرات شرطا مسبقا للحصول على تخفيف الديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند نقطة الإنجاز.

43- وتدعم الإدارة الصومال لإيجاد حل مناسب يتفق مع ممارسات تسوية المتأخرات التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وخلال عام 2021، وبدعم من الصندوق، قدمت حكومة بلجيكا المساعدة، مما ساهم في تسوية مبلغ يعادل 2.5 مليون يورو.

44- وجرى إرسال رسالة مشتركة موقعة من الصندوق والصومال إلى البلدان المانحة المستهدفة في ديسمبر/كانون الأول 2021 للحصول على دعم لتسوية جزء الصومال من المتأخرات المستحقة للصندوق والبالغة 6 ملايين دولار أمريكي؛ ومع ذلك، لا يزال الرصيد الكامل مستحقا حتى تاريخ إعداد هذه الورقة.

45- وتُشجّع أي دولة عضو قادرة على دعم الصومال لتسوية هذا الرصيد المتبقي البالغ 6 ملايين دولار أمريكي على القيام بذلك. ومن شأن هذا الدعم أن يمنع المخاطر التالية: (1) عدم قدرة الصومال على بلوغ نقطة الإنجاز كشرط مسبق لبلوغ هذه المرحلة الرئيسية المتمثلة في تسوية جميع الديون، بما في ذلك الديون المستحقة للصندوق والتي يبلغ مجموعها 6 ملايين دولار أمريكي؛ (2) المخاطر التي تهدد سمعة الصندوق إذا كان الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة غير القادرة على تسوية المتأخرات. ويشجع الأعضاء أيضا على تقديم مزيد من الدعم، إن أمكن، لمساهمة الصندوق في تخفيف ديون الصومال بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون البالغة 6.4 مليون دولار أمريكي.

عاشرا- المؤسسات المالية الدولية الأخرى

46- يشمل أكبر الدائنين المتعددي الأطراف من المؤسسات المالية الدولية البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الأفريقي. وفيما يلي وصف للدعم المقدم إلى الصومال عن طريق مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتسوية المتأخرات لهذه المؤسسات المالية الدولية.[13]

[12] يتكون الرصيد من أقساط أصل الفواتير غير المسددة بقيمة 12.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والفوائد غير المسددة بقيمة 5.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

[13] المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي. *Federal Republic of Somalia - Enhanced Heavily-Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative – Decision Point Document*. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 86/20 (مارس/آذار 2020). https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/03/26/Somalia-Enhanced-Heavily-Indebted-Poor-Countries-HIPC-Initiative-Decision-Point-Document-49290 .

47- وبلغت المساعدة المقدمة من البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون التابعة للبنك الدولي 425.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018. وجرت تسوية المتأخرات المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار 2020 عن طريق التمويل المرحلي المقدم من حكومة النرويج، والذي سُدد بعائدات منحة سياسة التنمية.

48- وبلغت مساعدة صندوق النقد الدولي 189.1 مليون دولار أمريكي في نهاية 2018، بالقيمة الحالية الصافية. وجرت تسوية المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي في مارس/آذار 2020 بمساعدة تمويل مرحلي من حكومة إيطاليا، والذي سددته السلطات باستخدام الصرف في المرحلة الأولى بموجب الترتيب المالي الجديد لصندوق النقد الدولي.

49- وبلغت مساعدة بنك التنمية الأفريقي 75.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018. وجرت تسوية المتأخرات المستحقة لبنك التنمية الأفريقي في مارس/آذار 2020 من خلال التمويل المرحلي المقدم من حكومة المملكة المتحدة ومساهمة من الاتحاد الأوروبي. وسُدد القرض المرحلي من المملكة المتحدة من عائدات منحة لعمليات قائمة على السياسة.

حادي عشر- المضي قدما

50- من المتأخرات المستحقة منذ فترة طويلة على الصومال للصندوق، لا يزال يتعين تسوية 6 ملايين دولار أمريكي، ومن الأفضل أن يجري ذلك بدعم من مساهمات من الدول الأعضاء. وجرت تسوية المتأخرات لمبالغ أكبر بكثير للبنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي بدعم سخي من مختلف الدول الأعضاء. والمتأخرات الحالية للصومال هي كما يلي:

الجدول 2

موجز لمتأخرات الصومال حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

(بالملايين)

	حقوق السحب الخاصة	*دولار أمريكي*
القروض المتأخرة	18.1	25.3
استحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:		
تغطية البنك الدولي/صندوق النقد الدولي بموجب المبادرة/	(9.2)	(12.9)
موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعيةب	(4.6)	(6.4)
المجموع الفرعي لاستحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون *(أ + ب)*	(13.8)	(19.3)
فجة تمويل متأخرات الصومال	**4.3**	**6.0**

51- ولإعادة العمل مع الصومال والسماح للصومال بالوصول إلى نقطة الإنجاز والحصول على تمويل مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جميع الجهات المانحة، يجب أن تحدث الخطوات التالية: تسوية المتأخرات خارج استحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بما في ذلك مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي مستحق للصندوق) وموافقة المجلس التنفيذي للصندوق على نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإذا وافق المجلس على نقطة اتخاذ القرار لدعم تخفيف ديون الصومال، فإنه سيسمح للصندوق بمواصلة العمل بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتحقيق المواءمة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. غير أنه إذا لم تدعم الجهات المانحة الصومال في تسوية متأخراته البالغة 6 ملايين دولار أمريكي للصندوق، فلن يصل الصومال إلى نقطة الإنجاز وسيشكل ذلك خطرا كبيرا على سمعة الصندوق والمجتمع الدولي.

52- وعلى الرغم من أن تسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق لم تُحل حتى الآن، فقد جرت تسوية متأخراته المستحقة للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، مما سيسمح للصومال بتطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي. وسيتيح تمكين الصومال من تسوية متأخراته المستحقة للصندوق الحصول على تخفيف للديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند نقطة الإنجاز، مما يجعل الصندوق يتواءم مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وهذه هي الخطوة الأولى للصومال لتطبيع علاقته مع دائنيه ومن المحتمل أن تمكن البلد من تلقي موارد مالية جديدة من الشركاء الإنمائيين.

53- وسيُموَّل الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع إلى البنك الدولي ثلثي استحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للصومال (12.9 مليون دولار أمريكي)، بينما سيسهم الصندوق بالثلث (6.4 مليون دولار أمريكي). كما لا يزال هذا المبلغ غير ممول ويحتاج إلى تمويل إضافي من البلدان الأعضاء في الصندوق إذا كان للصندوق أن يحافظ على قدرته المالية الحالية وقدرته على عقد الالتزامات.

54- وكجزء من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يُطلب من الصومال الوفاء بديونه الحالية. وإذا لم يحدث ذلك، يجب تسوية هذا الرصيد، الذي يتراكم بمعدل حوالي 000 500 دولار أمريكي سنويا، قبل نقطة الإنجاز، بالإضافة إلى مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي المستحق بالفعل.

ثاني عشر- الاستنتاجات والتوصيات

55- يحتاج الصومال إلى إيجاد جهات مانحة لمساعدته على سداد المتأخرات المستحقة للصندوق والتي تبلغ 6 ملايين دولار أمريكي. وبخلاف ذلك، سيجري تعليق تخفيف الديون للصومال بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ولا يمكن تأجيل هذا الدعم، حيث يتوقع أن تكون نقطة الإنجاز في عام 2023. ولن يتمكن الصومال من الحصول على هذه الاستحقاقات حتى تجري تسوية جميع المتأخرات (بما في ذلك مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي المستحق للصندوق).

56- وأشار الصومال إلى عدم قدرته على تمويل مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي وتسوية متأخراته المستحقة للصندوق. ولا يمكن للصندوق أن يستخدم موارده الأساسية لتسوية مبلغ 6 ملايين دولار المستحق للصندوق، لأن القيام بذلك سيكون بمثابة شطب للديون وسيؤثر على مركز الصندوق كدائن مفضل وتصنيفه الائتماني. وقامت المؤسسات المالية الدولية الدائنة الأخرى، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، كي لا تؤثر على مركزها كدائن مفضل وتصنيفها الائتماني، بتسوية متأخراتها، من خلال ترتيب تمويل قرض مرحلي معقد مقدم إلى الصومال من المملكة المتحدة والنرويج وعن طريق استخدام وسائل المنح الداخلية في حزمة شاملة.

57- واستنادا إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، يُطلب من المجلس التنفيذي الموافقة على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون جمهورية الصومال الاتحادية بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمبلغ 13.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة [14] بالقيمة الاسمية، أو 12.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الحالية الصافية، لتحقيق المواءمة مع إجراءات نقطة اتخاذ القرار المتخذة في المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى ومواصلة التأكيد على التزام الصندوق بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ودعمه للبلدان الفقيرة المحتاجة.

58- ودعمت مملكة بلجيكا الصومال بسخاء بسداد جزء من متأخراته الأصلية البالغة 9 ملايين دولار أمريكي. وتشجع إدارة الصندوق أي دولة عضو قادرة على دعم الصومال للمساعدة في تسوية هذا الرصيد المتبقي البالغ 6 ملايين دولار أمريكي. وهذا من شأنه أن يسمح للصومال بالوصول إلى نقطة الإنجاز وبالتالي الحصول على تخفيف الديون. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيساعد على تجنب مخاطر سمعة الصندوق إذا كان

[14] يتكون هذا الرصيد من أصل يبلغ 12.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وفوائد تبلغ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة غير القادرة على تسوية متأخرات الصومال. وتمكنت المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي من تسوية متأخرات أكبر (يبلغ مجموعها 690 مليون دولار أمريكي) بدعم من الدول الأعضاء عن طريق التمويل المرحلي والمنح.

59- وستطلع الإدارة المجلس التنفيذي على أي تطورات مستقبلية وستضمن الاتساق والمواءمة مع نهج تخفيف الديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الخاص بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

موجز لاستحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

الجدول 1

موجز لاستحقاقات مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	الصندوق الاستئماني لتخفيف الديون التابع للبنك الدولي - الثلثان (أ)	*الصندوق - الثلث (ب)*	*مجموع تخفيف الديون بموجب المبادرة (أ) + (ب)*	*المتأخرات خارج المبادرة*	*المجموع*
السودان	67.7	33.8	101.5	0	101.5
الصومال	12.9	6.4	19.3	6.0	25.3
المجموع	**80.6**	**40.3**	**120.9**	**6.0**	**126.9**

السودان

أولا- مشروعات الصندوق الجارية في السودان

1- برنامج الموارد الطبيعية وسُبل العيش المستدامة:

(1) الهدف هو زيادة الأمن الغذائي والمداخيل وقدرة الرعاة والرعاة الزراعيين وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعملون معا في المشروعات المتعلقة بالموارد الطبيعية على الصمود.

(2) مجموع تكاليف المشروع: 86.7 مليون دولار أمريكي؛ التمويل المقدم من الصندوق يبلغ 62.94 مليون دولار أمريكي والتمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية/صندوق أقل البلدان نموا يبلغ 2 مليون دولار أمريكي.

2- برنامج تسويق الثروة الحيوانية والقدرة على الصمود:

(1) يستهدف الأسر المعيشية المهمشة اقتصاديا والفقيرة، مع التركيز على النساء والشباب من سكان الريف الفقراء الذين يستجيبون لإمكانيات توليد الدخل، بهدف زيادة الأمن الغذائي والأجور والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المجتمعات المحلية الرعوية.

(2) مجموع تكاليف المشروع: 119.23 مليون دولار أمريكي؛ التمويل المقدم من الصندوق يبلغ 24.47 مليون دولار أمريكي، والتمويل المقدم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة يبلغ 7 ملايين دولار أمريكي، والتمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية/صندوق أقل البلدان نموا يبلغ 8.53 مليون دولار أمريكي.

3- مشروع التنمية المتكاملة للزراعة والتسويق:

(1) يهدف إلى زيادة مداخيل الأسر المعيشية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ لدى المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الريفيات والشباب في المناطق البعلية في السودان من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات والخدمات الزراعية عالية الجودة، وتعزيز مهارات الأعمال، وتيسير الحصول على التمويل الريفي والدعم المناسب للسوق وتحسين مهارات التنظيم وريادة الأعمال لرابطات المنتجين.

(2) مجموع تكاليف المشروع: 49.69 مليون دولار أمريكي؛ التمويل المقدم من الصندوق يبلغ 26.02 مليون دولار أمريكي، ومنحة تمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي تبلغ 0.51 مليون دولار أمريكي وتمويل من مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف يبلغ 1.66 مليون دولار أمريكي.

4- مشروع مراقبة الأوبئة الحيوانية لدعم سبل عيش الفئات الريفية الضعيفة من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة:

(1) يهدف إلى دعم تجارة الثروة الحيوانية وتصديرها، وبالتالي زيادة مداخيل أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة الضعفاء وقدرتهم على الصمود في المناطق المستهدفة عن طريق ضمان المراقبة المناسبة والسيطرة على الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

(2) مجموع تكاليف المشروع: 8.85 مليون دولار أمريكي.

الصومال

أولا- موجز مشروعات الصندوق الجارية والمقررة في الصومال

ألف- المشروعات الجارية

1- تحسين سبل العيش في الأراضي الجافة في جيبوتي والصومال من خلال تكنولوجيات تعزيز الإنتاجية:

(1) مجموع تكاليف المشروع: 2.95 مليون دولار أمريكي (الصندوق: 2 مليون دولار أمريكي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية: 0.95 مليون دولار أمريكي).

2- مشروع تعزيز الأمن الغذائي للرعاة والرعاة الزراعيين في بونتلاند:

(1) مجموع تكاليف المشروع: 638 550 5 يورو؛ الصندوق: 000 591 2 يورو (منحة مقدمة من الصندوق) و636 959 2 يورو (التعاون الإيطالي).

3- مشروع إجراءات تعزيز قدرة سبل العيش على الصمود في وجه جائحة كوفيد-19:

(1) مجموع تكاليف المشروع: 064 626 دولارا أمريكيا ممولا من نافذة مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف، مع خطة موافق عليها للتمويل الإضافي بمبلغ 511 106 1 دولارا أمريكيا للتخصيص الثاني.

4- مجموع المشروعات الجارية: 10.8 مليون دولار أمريكي.

باء- ذخيرة المشروعات (منح مؤمنة من الجهات المانحة كتمويل تكميلي)

5- مشروع الزراعة التكيفية وإعادة تأهيل المراعي بمبلغ 18.9 مليون دولار أمريكي.

6- الأمن الغذائي والاستدامة في الأوضاع الهشة:

(1) تمويل تكميلي من هولندا بمبلغ 1.6 مليون دولار أمريكي.

7- مجموع ذخيرة المشروعات: 20.8 مليون دولار أمريكي.

جيم- مشروع قيد المناقشة مع وزارة الزراعة والري

8- مقترح مشروع لتمويل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي لاستثمار زراعي تتراوح قيمته بين 15 مليون دولار أمريكي و20 مليون دولار أمريكي، ويشرف عليه الصندوق.

9- مجموع المشروعات قيد النظر: 15 مليون دولار أمريكي.